

## الباب الأول

### المقدمة

#### أ. بواعث البحث

ختم الله عز وجل الرسالات السماوية برسالة الاسلام ، فبعث سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم رسولا هاديا ، وأنزل اليه القرآن الكريم المعجزة الكبرى والحجة العظمى وأمره بتبليغه وبيانه . فالقرآن الكريم هو أساس الشريعة ، لأنه كلام الله تعالى المعجز المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم بواسطة الملك جبريل الأمين، المتواتر لفظه جملة وتفصيلا ، المتعبد بتلاوته ، المكتوب في المصاحف .<sup>١</sup>

والحديث النبوي أو السنة النبوية معناهما مترادف هي كل ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحتته في غار حراء أم بعدها .<sup>٢</sup> وهي وحي من الله الى نبيه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهي أصل من أصول الدين وركن في بنائه القويم يجب اتباعها وتحريم مخالفتها .<sup>٣</sup> واجمع جميع المسلمين على أن الحديث النبوي مصدر وقانون حكم الاسلام بعد القرآن ، والمسلمون يُؤجَّبون باتباع الحديث كما يوجبون باتباع القرآن .<sup>٤</sup>

---

<sup>١</sup> محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، ص. ٣٤.

<sup>٢</sup> نفس المرجع، ص. ١٩.

<sup>٣</sup> محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، (مصر: مطبعة مصر، دت)، ص. ٢٠.

<sup>٤</sup> Mundzir Supatra, *Ilmu Hadis* (Jakarta: Rajawali Press, 2008) hal. 49.

إذن ، فالقرآن والسنة مصدران تشريعيان متلازمان ، لا يمكن لمسلم أن يفهم الشريعة إلا بالرجوع اليهما معاً ، ولا غنى لمجتهد أو عالم عن أحدهما .<sup>٥</sup> وأما الأدلة والحجة على وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وأمره ونهيه فكثيرة ، منها قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول (النساء: ٥٩) . ومنها قوله تعالى : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (الحشر: ٧) . ومنها قوله تعالى : ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم (الأحزاب: ٣٦) .

ومن المعروف والمعلوم من الدين بالضرورة أن القرآن أنزله الله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وأوكل بيانه اليه بقوله : وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم (النحل : ٤٤)، ومن هنا فإن القرآن قد جاء بأحكام وقواعد كلية هي أصول التشريع .<sup>٦</sup> وقد وكل الى رسوله صلى الله عليه وسلم بيان وإيضاح تلك الأحكام والقواعد وتفصيله وخاصة ما يتعلق بالملكف من الأحكام في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وغيرها .

وقد جاءت السنة في الجملة موافقة للقرآن الكريم، تفسر مبهمه وتفصل مجمله، وتقيد مطلقه وتخصص عامه، وتشرح أحكامه وأهدافه كما جاءت بأحكام لم ينص عليها القرآن الكريم فكانت في الواقع تطبيقاً عملياً لما جاء به القرآن العظيم، تطبيقاً يتخذ مظاهر مختلفة، فحيناً يكون عملاً صادراً عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وحيناً آخر يكون قولاً يقوله في مناسبة، وحيناً ثالثاً

<sup>٥</sup> نفس المرجع، ص. ٣٥.

<sup>٦</sup> حسن محمد مقبول الأهدل، مصطلح الحديث ورجاله، (صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، دت)، ص. ٢٢.

يكون تصرفاً أو قولاً من أصحابه صلى الله عليه وسلم، فيرى العمل أو يسمع القول ثم يقر هذا وذاك، فلا يعترض عليه ولا ينكره، بل يسكت عنه أو يستحسنه فيكون هذا منه تقريراً. وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين ما جاء في القرآن الكريم، والصحابة يقبلون ذلك منه، لأنهم مأمورون باتباعه وطاعته، ولم يخظر ببال امرئ منهم أن يترك قول رسول الله عليه الصلاة والسلام أو فعله.<sup>٧</sup>

وكما هو معلوم من الدين بالضرورة أن الحديث النبوي هو الأصل والمصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية بعد القرآن. وباعتبار روايته، أن الحديث النبوي مخالف بالقرآن الكريم. وأما القرآن فرواية آياته منقولة بالتواتر، وأما الحديث النبوي فبعض روايته منقول بالتواتر وبعض روايته منقول بالآحاد.<sup>٨</sup>

دراسة مكانة بحث الحديث مهمة لأسباب. منها: الأحاديث المنتشرة في عهد النبي أكثر بالحفظ من الكتابة. فعاقبته، أن تدوين الحديث النبوي كتابةً لم يشمل الأحاديث كلها. وذلك الحال يسبب أن الحديث النبوي غير سالم من إمكان الخطأ في الرواية.<sup>٩</sup> وفي مسيرة التاريخ، فقد برز قرن الفتنة التي أدت إلى مقتل الإمام الشهيد عثمان بن عفان مظلوماً ثم مقتل الإمام الحسين رضي الله عنهما، وظهرت الفرق المنحرفة، وراح المبتدعة يبحثون عن مستندات من النصوص يعتمدون عليها في كسب أعوان لهم، فعمدوا إلى الوضع في الحديث فاختلفوا على رسول الله صلى

<sup>٧</sup> محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، (بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، ٢٤.

<sup>٨</sup> Muhammad Syuhudi Ismail, *Metodologi Penelitian Hadis* (Jakarta: Bulan Bintang, 1992), hal. 3-4.

<sup>٩</sup> Ahmad Khairuddin, *Beberapa interpretasi Hadist al-Aimma Min Quraisy* (Banjarmasin: Antasari Press, 2005) hal. 5.

الله عليه وسلم ما لم يقل، واختلقوا أقوالاً لم يقولوها، وأعمالاً لم يفعلوها، فكان مبدأ ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت.<sup>١٠</sup> وهذه الواقعية تصير أن دراسة بحث الحديث مهمة جداً لحفظ الحديث من اختلاطه بغير الحديث.

ومع طريقة تدوين الحديث أنهت الأوقات البطيئة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم (١١١هـ/٦٣٢م)، و كثرة الكتب بمناهج التأليف المتنوعة، ووقوع رواية الحديث بالمعنى التي تمكّن وقوع الأشياء التي تصير رواية الحديث مخالفة بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا الحال أيضاً يدفع إلى مهم بحث الحديث لاجتناب استعمال الدليل الذي لم يتوفر فيه الشروط لحجة.<sup>١١</sup>

الأحاديث المشتهرة في مجتمع الأمة الإسلامية موجودة في كتب الأحاديث بالمناهج المتنوعة إما حديثاً متواتراً أو أحاداً، (صحيحاً، حسناً، أو ضعيفاً). إذا تعلمنا الأحاديث المشهورة المنتشرة في مجتمعنا وجدنا الأحاديث إختلافاً كأنها متناقض في الظاهر. أم بحثنا عن نشأة مختلف الحديث كفن وعلوم مستقل والتصنيف فيه فقد كانت سببه ما تعرضت له السنة من إنكار. ففي القرن الثاني الهجري ظهر من ينكر حجية غير المتواتر منها، مما يأتي عن طريق الآحاد ومن ينكر حجية السنة التي لا ترد بينالما في القرآن، أو مؤكدة له بل تأتي بحكم مستقل، ومن ينكر متون أحاديث تتعارض في ظهورها مع نص القرآن . او تتعارض في ظاهرها في متون أخرى في نفس الحكم، أو تتعارض مع العقل أو القياس أو ذوق العام.<sup>١٢</sup>

<sup>١٠</sup> نور الدين عتر، لمحات موجزة في مناهج المخاضين العامة، (دب)، ص. ٣٠.

<sup>١١</sup> أحمد خير الدين، المرجع السابق، ص. ٧.

<sup>١٢</sup> الدكتور محمد نافذ حسين حماد، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، (مصرى : دار الوفاء، ١٤١٤-١٩٩٣

إن مسائل الإسلام و الإيمان و الكفر و النفاق مسائل عظيمة جدا ، علق الله بهذه الأسماء السعادة و الشقاوة ، و استحقاق الجنة و النار ، و الإختلاف في مسمياتها أول إختلاف وقع في هذه الأمة ، وهو إختلاف الخوارج للصحابة ، حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية ، و أدخلوهم في دائرة الكفر ، و عاملوهم معاملة الكفار ، و استحلوا بذلك دماء المسلمين و أموالهم ، ثم حدث بعدهم إختلاف المعتزلة ، و قولهم بالمنزلة بين منزلتين ، ثم حدث إختلاف المرجئة و قولهم : إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان .

و في كثرة الأحاديث المنتشرة في مجتمع الأمة الإسلامية الموجودة في كتب الأحاديث بالمناهج المتنوعة، وُجِدَ الحديث المتعلق عن الإيمان ، لفظه : ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن)<sup>١٣</sup> . وللناس في هذا و أمثاله كلام كثير و مضطرب، فإن هذه من مسائل الأسماء و الأحكام.

فالخوارج و المعتزلة يحتجون بهذا على أن صاحب الكبيرة لم يبق معه من الإيمان بل ولا من الإسلام شيئاً أصلاً ، بل يستحق التخليد في النار ، ولا يخرج منها بشفاة ولا غيرها. و معلوم أن هذا القول مخالف لنصوص الكتاب و السنة الثابتة.<sup>١٤</sup> و المرجئة و الجهمية يقولون : إيمان الفاسق تام كامل لم ينقص منه شيئاً ، و مثل هذا إيمان الصديقين و الشهداء و الصالحين.<sup>١٥</sup> و الصحابة و

<sup>١٣</sup> أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم ، ( بيروت: دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة ) باب بَيَانِ نُفُصَانِ الْإِيمَانِ بِالْمَعَاصِي وَتَفْيِهِ عَنِ الْمُتَلَبَّسِ بِالْمَعْصِيَةِ عَلَى إِزَادَةِ تَفْيِهِ كَمَالِهِ ج ١ ص ٥٤ .

<sup>١٤</sup> تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية، شرح حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، حققه دغش بن شبيب بن فنيس العجمي، ص . ٢٤ .

<sup>١٥</sup> نفس المرجع.

التابعون لهم بإحسان ، و أهل الحديث ، و أئمة السنة يقولون ، لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد ، بل يخرج منها في قلبه مثقال ذرة من إيمان.<sup>١٦</sup>

و ظاهر الحديث يشير إلينا أَنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ.<sup>١٧</sup> . و أن هذا الحديث جاء مقيدا لنفي الإيمان بحين مواجهة الزنا، ومقتضاه كما يقول ابن حجر: "أنه لا يستمر بعد فراغه" قال: "وهذا هو الظاهر.<sup>١٨</sup>

هل حمل الحديث على ظاهره أحد من الأئمة؟ لفظ مشترك؛ فإن عنى بذلك أن ظاهره أن الزاني يصير كافرا وأنه يسلب الإيمان بالكلية فلم يحمل الحديث على هذا أحد من الأئمة ولا هو أيضا ظاهر الحديث لأن قوله «خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة»<sup>١٩</sup> دليل على أن الإيمان لا يفارقه بالكلية فإن الظلة تظل صاحبها وهي متعلقة ومرتبطة به نوع ارتباط.<sup>٢٠</sup>

وإذا أخذنا الأحاديث وفسرناها ظاهريا تركنا مذهب أهل السنة جميعاً على ما بينهم من اختلاف في زيادة الإيمان ونقصانه، والتحقنا بالخوارج الذين يكفرون المسلمين مجرد وقوعهم في بعض المعاصي الكبيرة . فلا بد من تفسير هذه الأحاديث تفسيراً يتفق مع النصوص الأخرى من

<sup>١٦</sup> نفس المرجع، ص. ٢٥.

<sup>١٧</sup> الشيخ علي بن سلطان محمد القاري الهروي ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، باب الكبائر و علامة النفاق (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م) ط ١ ، ج ١ ، ص ٢٠٩.

<sup>١٨</sup> الإمام المحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (بيروت - لبنان: دار المعرفة)، ج ١٢ ص ٥٩.

<sup>١٩</sup> الجامع الصحيح سنن الترمذي ل محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ج ٥ ص ١٥

<sup>٢٠</sup> عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م) ج ٧ ، ص ٦٧٣ .

الكتاب والسنة، حتى نكون في حُرِّ وفي حصن من الانحراف يميناً أو يساراً، وأنا لسنا من الخوارج أو من المعتزلة والعياذ بالله تعالى!

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الإيمان كتوب أحدكم يلبسه مرة ويخلعه أخرى؟<sup>٢١</sup> ، وقال: (إذا زنى الزاني خرج منه الإيمان فكان كالظلة، وإذا انقلع رجع إليه الإيمان)<sup>٢٢</sup> ، وقال أحمد: عن ابن عباس أنه قال لابن مالك : "من أراد منكم الباءة زوجته، لا يزي منكم زانٍ إلا نزع الله منه نور الإيمان، فإن شاء أن يردده رده، وإن شاء أن يمنعه منعه"<sup>٢٣</sup> الأحاديث السابقة تدل حسب ما بدا لي على أن الإيمان يخلع مرة واحدة أو ينفي مرة واحدة.

فقد كذب أبو حنيفة على تلك الأحاديث التي تدل على زيادة الإيمان ونقصانه<sup>٢٤</sup> ، لأن الإيمان عنده و أصحابه باق كما كان لم ينقص " بناء على أن الإيمان هو مجرد التصديق والاعتقاد الجازم وهو لم يتغير وإنما نقصت شرائع الإسلام.<sup>٢٥</sup>

<sup>٢١</sup> قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموع (ج ٧ ص ٣٣): (وقال أبو داود السجستاني: حدثنا عبد الوهاب بن نعدة، حدثنا بَقِيَّةُ بن الوليد، حدثنا صفوان بن عمرو، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي؛ أنه أخبره عن أبي هريرة: أنه كان يقول: إنما الإيمان كتوب أحدكم، يلبسه مرة ويقلعه أخرى، وكذلك رواه بإسناده عن عمر، وروى عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم رسالاً.

<sup>٢٢</sup> قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: صحيح في سنن أبي داود (٤٦٩٠)، الترمذي (٢٦٢٥)، والحاكم في (المستدرک) (٧٢/١)، البيهقي في شعب الإيمان (٣٥٢/٤) ، الإيمان لابن منده (٦٠٠/٢)، المنذري في (الترغيب والترهيب) (١٨٨/٣).

<sup>٢٣</sup> مصنف ابن أبي شيبة (٤٦/٤) و(١٦٣/٦): عن ابن عباس أنه قال لغلمانه : من أراد منكم الباءة زوجته ، لا يزي منكم زانٍ إلا نزع الله منه نور الإيمان ، فإن شاء رده ، وإن شاء أن يمنعه منعه

<sup>٢٤</sup> ما لفظه : قال المتعلم أي أبو مطيع البلخي : ما قولك في أناس رَووا أن المؤمن إذا زنى خلع الإيمان من رأسه كما يخلع القميص ، ثم إذا تاب أعاد إليه إيمانه ؟ أتشك في قولهم أو تصدقهم ؟ فان صدقت قولهم دخلت في قول الخوارج ، وان شككت في قول الخوارج ورجعت عن العدل الذي وضعت ، وان كذبت قولهم الذي قالوا كذبت قول النبي عليه السلام فإنهم رَووا عن رجال شتى حتى ينتهي به رسول الله عليه السلام . قال العالم أي أبو حنيفة : أكذب هؤلاء ولا يكون تكذبي هؤلاء وردى

باعتبار المسألة المذكورة ، شعر الكاتب أن يحتاج إلى بحث الحديث المتعلق عن حديث لا يزيئي الزاني حين يزيي وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن من حيث آراء العلماء بفهم ما يحتويه الحديث. ولذلك، شجّع الكاتب أن يكتبها في رسالة علمية تحت الموضوع ((إيمان مرتكب الكبيرة" دراسة مقارنة بين أبي حنيفة و ابن تيمية))

### ب- تعبير المسألة

ولتسهيل هذا البحث ، عبّر الكاتب المسائل الرئيسية وهي كيف إيمان مرتكب الكبيرة عند الإمام أبي حنيفة و الإمام ابن تيمية.

### ج- تحديد البحث

لاجتناب خطأ الفهم عن المصطلحات المستعملة في هذا البحث ، فالكاتب يُبيّن المصطلحات المستعملة ، وهي :

١- مرتكب: فاعل من ارتكب يرتكب مُقْتَرِفُهَا ، مُقَارِفُهَا.

---

عليهم تكذبا للنبي عليه السلام ، إنما يكون التكذيب لقول النبي عليه السلام أن يقول الرجل أنا مكذب للنبي عليه السلام. وأما إذا قال : أنا مؤمن بكل شيء تكلم به النبي عليه السلام غير أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يتكلم بالجور ولم يخالف القرآن فهذا من التصديق بالنبي والقرآن وتنزيه له من الخلاف على القرآن ولو خالف النبي عليه السلام القرآن وتقول على الله لم يدعه تبارك وتعالى حتى يأخذه باليمين ويقطع منه الوتين كما قال الله تعالى في القرآن. والنبي عليه السلام لا يخالف كتاب الله ، ومخالف كتاب الله لا يكون نبي الله وهذا الذي رووه خلاف القرآن ، ألا ترى إلى قوله : الزانية والزاني ؟ ثم قال : واللذان يأتيانها منكم ولم يعن به من اليهود والنصارى ولكن عنى به المسلمين فرد على كل رجل يحدث عن النبي عليه السلام بخلاف القرآن وليس ردا على النبي ولا تكديبا له ولكن ردا على من يحدث عن النبي عليه السلام بالباطل والتهمة دخلت عليه لا على نبي الله. "تعليم المتعلم" رواية أبي المقاتل عن أبي حنيفة رضي الله عنهما. تحقيق محمد زاهد الكوثري، (قاهرة : الأنوار ، ١٣٦٨ هـ) ص. ٢٤ - ٢٥.

<sup>٢٥</sup> نفس المرجع، مجموع الفتاوي لابن تيمية، ص. ٦٧٢



٢- الكبائر الكبيرة لغةً: من الكبر، قال ابن منظور رحمه الله: "الكبر: الإثم الكبير، وما وعد الله عليه النار، والكبرة كالكبر: التأنيث للمبالغة، وفي التنزيل العزيز: "الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفُوحِشِ"<sup>٢٦</sup> واحدها كبيرة: وهي الفعلة القبيحة من الذنوب المنهي عنها شرعاً لتعظيم أمرها"<sup>٢٧</sup>.

شرعاً: "اختلف العلماء في تحديدها على أقوال:

- أنها ما لحق صاحبها عليها بخصوصها وعيدٌ شديد بنص كتاب أو سنة.
- أنها كل معصية أوجبت الحدّ. وبه قال البغوي وغيره.
- أنها كل ما نص الكتاب على تحريمه، أو وجب في جنسه حدّ، وترك فريضة تجب فوراً، والكذب في الشهادة والرواية واليمين.
- أنها كل جريمة.<sup>٢٨</sup>

## د- أهداف البحث وأهميته

### ١- أهداف البحث :

بموافقة حدود البحث المذكور ، فالأهداف المحصولة في هذا البحث هي : لمعرفة الاختلاف

في الرأي عند أبي حنيفة و ابن تيمية ، ثانيا لمعرفة موقفهم على المرتكب الكبيرة .

### ٢- أهمية البحث :

<sup>٢٦</sup> الشورى: ٣٧

<sup>٢٧</sup> ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي ( القاهرة: دار المعارف، بدون السنة) ج. ٤٢، ص. ٣٨٠٩ مادة: كبر.

<sup>٢٨</sup> ابن حجر الهيتمي ، الزواجر عن اقتراف الكبائر (مصر: الخيرية ، ١٢٨٤) ج. ١، ص. ٤-٥.

يرجو الكاتب من نتيجة هذا البحث أن تكون لها أهمية وفوائد ، كما يلي

أولاً- لزيادة معلومات الكاتب خاصا والزلاء الطلبة عامة عن إيمان مرتكب الكبيرة عند

أمام أبو حنيفة و إمام ابن تيمية.

ثانيا- لإعلام الأساس المتين لحجة للكاتب خاصا و المسلمين عامة.

ثالثا- ليكون مرجعا لمن يريد أن يبحثه بحثا متعمقا عن هذا الموضوع.

## ه- الدراسات السابقة

إن الدراسات السابقة مهمة جدا لكل باحث قبل القيام بالتحليل عن موضوع البحث

الذي سيقام به التحليل، هل وُجد البحثُ محلا من قبل أو هل البحث لم يحلله أحد؟

وبعد أن لاحظ الباحث البحوث العلمية بالتدقيق في مكتبة كلية أصول الدين جامعة

أنتساري ، وجد الباحث الرسالة التي تبحث عن "فهم الحديث المختلف عن الإيمان " (دراسة

مقارنة بين المحدثين وابن قتيبة) الكاتب أمر الله. هو يبحث عن مقارنة بين المحدثين و ابن قتيبة

محدودا و الباحث لم يعين عن تلك المقارنة.

## ر- منهج البحث

### ١- نوع البحث

بالصراحة كان هذا البحث بحثا مكتبيا أو وثائقيا (*Library Reaserch*) لأن هذا

البحث عن الموضوع متركز في جميع البيانات من الكتب المتنوعة ذات العلاقة نحو هذا البحث.

وهذا البحث يدخل في بحث كيفي (*Kualitatif*) ويصف بصفة التصويرية و التحليلية والمقارنة

على آراء العلماء في مسألة الإيمان عن ذلك الحديث حتى تكون نتيجة هذا البحث.

## ٢- البيانات والمصادر

## أ- البيانات

البيانات المحتاجة في هذا البحث تتكون من قسمين، هي:

## (١) البيانات الأساسية

البيانات الأساسية في هذا البحث هي بيانات الأحاديث التي تكلمت عن إيمان

مرتكب الكبيرة.

## (٢) البيانات الثانوية

أما البيانات الثانوية هي المباحث عن إيمان مرتكب الكبيرة

## ب- المصادر

(١) المصادر الأساسية والرئيسية: الكتب والسائل و المقالات التي كتبها الإمام ابو حنيفة

كمسند ابي حنيفة، الفقه الأكبر لأبي حنيفة، الوصية وشرحها، التمهيد شرح التوحيد،

وأصول الدين عند أبي حنيفة والتي كتبها الإمام ابن تيمية كمجموع الفتاوى، دعاوى

المناوئين، كتاب الإيمان لابن تيمية.

(٢) المصادر الثانوية: الكتب والرسائل والمقالات والباحثون حول آراء العلماء على هذا

الحديث و حكم مرتكب الكبيرة و كتب التفاسير، و كتب شرح الأحاديث النبوية و

كتب التوحيد و و غيرها من الكتب و الرسائل العلمية الإجتماعية و المواقع الإلكترونية

التي ذات العلاقة نحو هذا البحث.

## ٣- طريقة جمع البيانات وتحليلها

ليكون لهذا البحث بحثا موجها ومرتبيا لا بد للكاتب ان يوضح الخطوات الآتية :

أ. إختار الكاتب الحديث عن إيمان مرتكب الكبيرة.

ب. يدخل في فهمها بين أبي حنيفة و ابن تيمية.

ت. إستنبط الكاتب من دراسة هذا البحث.

### ز- ترتيب البحث :

هذه الرسالة تنقسم إلى أربعة أبواب بترتيب كما يلي :

الباب الأول : المقدمة التي تحتوي على بواعث البحث وتعبير المسألة وبيان الموضوع

وأهداف البحث وأهميته والدراسات السابقة وطريقة البحث وترتيب البحث .

الباب الثاني : فقه الحديث و مناهج العلماء في فقه الحديث .

الباب الثالث : آراء أبي حنيفة و ابن تيمية عن إيمان مرتكب الكبيرة وموقفهما"

١. ترجمة ابي حنيفة و ابن تيمية

٢. فقهما في الحديث

الباب الرابع : الخاتمة.

١. النتائج

٢. التوصيات